الأمم المتحدة

A/AC.109/2016/1

الجمعية العامة

Distr.: General
3 March 2016
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ساموا الأمريكية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم ٣

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية ٥

ثانيا - الميزانية ١٠

ثالثا - الأحوال الاقتصادية ١١

ألف - لمحة عامة ١١

باء - مصائد الأسماك والزراعة ١٣

جيم - السياحة ١٣

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.

310316 170316 16-03457 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصفحة

دال – النقل والاتصالات ١٣

هاء – المياه وشبكة الصرف الصحي والمرافق العامة ١٤

رابعا – الأحوال الاجتماعية ١٥

ألف – لمحة عامة ١٥

بـاء – العمالة والهجرة ١٥

جيم – التعليم ١٦

دال – الصحة العامة ١٧

هاء – الجريمة والسلامة العامة ١٧

خامسا – حماية البيئة والتأهب للكوارث ١٧

سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين ١٨

سابعا – مركز الإقليم في المستقبل ١٩

ألف – موقف حكومة الإقليم ١٩

بـاء – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١٩

ثامنا – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ١٩

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: ساموا الأمريكية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهي من أقاليم الولايات المتحدة الأمريكية غير المدمجة فيها وغير الخاضعة لنظامها، ويتولى إدارته مكتب شؤون الجزر بوزارة داخلية الولايات المتحدة.

ممثل السلطة القائمة بالإدارة: وزارة داخلية الولايات المتحدة، ولديها ممثل مقيم في أراضي الإقليم[أ].

الجغرافيا: يقع الإقليم في جنوب المحيط الهادئ على بعد ٧٠٠ ٣ كيلومتر تقريبا إلى جنوب غرب هاواي و ٣٥٠ ٤ كيلومترا إلى شمال شرق أستراليا. ويتألف الإقليم من سبع جزر: توتويلا وأونو، بالإضافة إلى أوفو وأولوسيغا وتاو (وتعرف باسم جزر مانوا) وسوايتر وروز، وهما جزيرتان مرجانيتان.

مساحة الأرض: ٢٠٠ كيلومتر مربع.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٢٩١ ٤٠٤ كيلومترا مربعا.

عدد السكان: ١٧٠ ٥٥ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٣).

العمر المتوقع عند الولادة: ٧٥,٩ سنة (النساء)؛ ٦٩,٣ (الرجال).

التركيبة العرقية: أهل جزر المحيط الهادئ: ٩٢,٦ في المائة؛ الآسيويون: ٣,٦ في المائة؛ البيض: ٠,٩ في المائة؛ أصول عرقية أخرى: ٢,٩ في المائة.

اللغات: الإنكليزية والساموية.

مقر الحكومة: فاغاتوغو.

رئيس حكومة الإقليم: الحاكم لولو ليتالو ماتالاسي موليغا.

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري.

الانتخابات: أجريت الانتخابات الأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لانتخاب مندوب مجلس النواب للولايات المتحدة، و ٢٠ عضوا بمجلس نواب ساموا الأمريكية. ومن المقرر إجراء الانتخابات التالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ لانتخاب الحاكم ونائب الحاكم ومندوب مجلس النواب للولايات المتحدة و ٢٠ عضوا بمجلس نواب ساموا الأمريكية.

السلطة التشريعية: ''الفونو'' (جمعية تشريعية تتألف من مجلسين).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٧٧٧ ١١ دولارا (بسعره المربوط بالقوة الشرائية لعام ٢٠٠٨؛ تقديرات عام ٢٠١٤).

الاقتصاد: صيد الأسماك والزراعة.

معدل البطالة: ٩,٢ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٢).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

نبذة تاريخية: يُعتقد أن أرخبيل ساموا قد استوطنه قوم هاجروا إليه من جنوب شرق آسيا قبل حوالي ثلاثة آلاف سنة. وكان الهولنديون أول من وصلوا إلى هذه الجزر من الأوروبيين في عام ١٧٢٢. وبموجب معاهدة برلين لعام ١٨٩٩، المعروفة أيضا باسم ''الاتفاقية الأنغلو - ألمانية المتعلقة بساموا''، كانت الجزر الشرقية من أرخبيل ساموا من نصيب الولايات المتحدة.

(أ) يحدد الأمر الوزاري ٢٦٥٧ المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٥١، والأمر الوزاري ٣٠٠٩، بصيغته المعدلة، المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، نطاق وطابع سلطة حكومة ساموا الأمريكية وأسلوب ممارسة هذه السلطة (انظر المكتبة الإلكترونية للسياسات الداخلية، وزارة داخلية الولايات المتحدة).

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - في أواخر القرن التاسع عشر، أفضى الصراع الداخلي بين زعماء جزر أرخبيل ساموا والتنافس فيما بين القوى الاستعمارية، ألمانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، إلى دخول الأرخبيل في فترة من عدم الاستقرار. وتم رسميا بموجب قانون صدر عن كونغرس الولايات المتحدة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٢٩ قبول وثيقتي التنازل للولايات المتحدة عن هذه الجزر منذ أوائل القرن العشرين. وعملا بذلك القانون، مُنح مواطنو ساموا الأمريكية مركز رعايا الولايات المتحدة. وقد نص القانون على تشكيل حكومة لساموا الأمريكية ذات سلطات مدنية وقضائية وعسكرية تُناط كلها بشخص يعينه رئيس الولايات المتحدة. وحيث أن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة هي أساسا ذات طابع عسكري، فقد وُضع الإقليم تحت ولاية بحرية الولايات المتحدة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٥١، انتقلت المسؤولية الإدارية عن الإقليم إلى وزارة الداخلية بموجب الأمر التنفيذي ١٠٢٦٤ الصادر عن رئيس الولايات المتحدة.

٢ - وبموجب قوانين الولايات المتحدة، تُعد ساموا الأمريكية إقليما ''غير مدمج'' في الولايات المتحدة و ''غير خاضع لنظامها''، ولا تسري فيه جميع أحكام دستور وقوانين الولايات المتحدة. والمقيمون في ساموا الأمريكية ليسوا من مواطني الولايات المتحدة بل هم من رعايا الولايات المتحدة الذين يجوز لهم دخولها بحرية والعمل أو الإقامة في أي مكان يختارونه. والأطفال المولودون في الإقليم لأبوين أجنبيين يصبحون من مواطني البلد الأصلي للأب أو الأم، لا من رعايا الولايات المتحدة. ولا يحق لسكان ساموا الأمريكية التصويت في الانتخابات العامة في الولايات المتحدة، ولكن يجوز لهم المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأولية وفي الاجتماعات الحزبية لاختيار مرشحين.

٣ - وينص دستور الإقليم على الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وعلى استقلالية السلطة القضائية. وتتمثل السلطة التنفيذية في منصبي الحاكم ونائبه اللذين ينتخبان لمدة أربع سنوات عن طريق الاقتراع العام للبالغين. ويحق لجميع الساموين الأمريكيين الذين تجاوزا سن الثامنة عشرة المشاركة في التصويت. ويضطلع الحاكم بالمسؤولية عن تنفيذ قوانين ساموا الأمريكية وقوانين الولايات المتحدة ويملك سلطة نقض التشريعات التي تقرها هيئة ''الفونو''.

٤ - والفونو هو هيئة تشريعية تتألف من مجلسين، هما مجلس الشيوخ الذي يتكون من ١٨ عضوا يختارهم ١٤ مجلسا قبليا، ومجلس النواب، الذي يتكون من ٢١ عضوا، يتم انتخاب ٢٠ عضوا منهم عن طريق التصويت الشعبي، ويعين واحد بصفته مندوبا من جزر سوايتر لا يحق له التصويت. ولا يحق إلا لـ ''الماتاي''، وهم الزعماء التقليديون

للعشائر، أو ''الأيغا''، أن يصبحوا أعضاء في مجلس الشيوخ. ومدة عضوية الشيوخ هي أربع سنوات، أما عضوية النواب فهي سنتان. ويحق للفونو سن قوانين تتعلق بجميع الشؤون المحلية، شريطة ألا تتعارض مع قوانين الولايات المتحدة المعمول بها في الإقليم أو مع المعاهدات أو الاتفاقات الدولية التي تكون الولايات المتحدة طرفا فيها.

٥ - ويتكون النظام القضائي من محكمة عليا، تتألف من رئيس القضاة وقضاة معاونين يعينهم وزير داخلية الولايات المتحدة، ومحاكم المقاطعات المحلية، ومحاكم القرى التي يعمل بها قضاة يعينهم الحاكم ويقرهم الفونو. وتتألف المحكمة العليا من محكمة استئناف، ومحكمة ابتدائية، ومحكمة للأراضي وصكوك الملكية، ومحكمة للأسرة، ومحكمة لقضايا المخدرات والكحول. وقد منح كونغرس الولايات المتحدة ولاية اتحادية محدودة للمحكمة العليا تجيز لها النظر في بعض القضايا التي يشملها القانون الاتحادي، مثل المسائل المتعلقة بإدارة السلامة والصحة المهنيتين والدعاوى المتعلقة برهونات السفن. أما المسائل الأخرى المشمولة بالقانون الاتحادي التي تنشأ في الإقليم، فتتولى المحاكم المحلية بالولايات المتحدة البت فيها، وبخاصة المحاكم الاتحادية في هاواي وواشنطن العاصمة. وبما أن ساموا الأمريكية ليست جزءا من مقاطعة أو دائرة قضائية اتحادية تابعة للولايات المتحدة، فلا توجد أحكام قانونية تنص على استئناف قرارات المحكمة العليا أمام محكمة محلية اتحادية.

٦ - وقد نُقح في عام ١٩٦٧ دستور ساموا الأمريكية لعام ١٩٦٠، ثم أُدخلت عليه تعديلات في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٧. ولا يجوز إدخال تعديلات أو تغييرات، بالصيغة التي أقرها وزير داخلية الولايات المتحدة، إلا عن طريق قانون صادر عن كونغرس الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠٠٨، أُجري استفتاء على تنقيح أحد جوانب الدستور جاءت نتيجته بالرفض بفارق ضئيل. واقترح في المؤتمر الدستوري المعقود في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠١٠ أن تُدخل على الدستور تعديلات أو تنقيحات تشمل تلك المتصلة بحظر مواصلة اعتبار حقوق الملكية الجماعية لأراضي الإقليم حقوقا فردية، وإنشاء هيئة محلفين محايدة لجميع المحاكمات الجنائية، وتعزيز الحيز المخصص للغة أهالي ساموا وثقافتهم في النظام التعليمي، وإدارة الموارد الطبيعية للإقليم وحفظها وفقا للقوانين المحلية، ووضع نص يقضي بإمكانية عزل قادة الإقليم. غير أن الناخبين صوتوا في الانتخابات العامة التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بأغلبية ساحقة، ضد التغييرات المقترحة.

٧ - وفي الانتخابات العامة التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اختار الناخبون حاكما جديدا، هو المرشح المستقل لولو ليتالو ماتالاسي موليغا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، اختار الناخبون ٢٠ عضوا لمجلس نواب ساموا الأمريكية، ومندوب مجلس نواب

الولايات المتحدة (انظر الفقرة ٣٨). وخلال الانتخابات العامة التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أجري استفتاء دستوري على اقتراح إدخال تعديل على الدستور المنقح يعطي الفونو صلاحية حق إبطال حق النقض للحاكم. وقد رفض الناخبون هذا الاقتراح.

٨ - ومنذ عام ١٩٨١، تنتخب ساموا الأمريكية عن طريق التصويت المباشر مندوبا لها في مجلس نواب الولايات المتحدة، يشغل المنصب لمدة سنتين، ويحق له التصويت داخل اللجان. وفي الانتخابات العامة التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لانتخاب مندوب ساموا الأمريكية في مجلس نواب الولايات المتحدة، فازت أوموا أماتا راديواغن على شاغل المنصب في حينه إيني ف. هـ. فاليومافايغا، لتصبح أول امرأة تشغل هذا المنصب.

٩ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، رفضت المحكمة المحلية لمقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة دعوى قضائية رفعها خمسة من رعايا الولايات المتحدة من غير المواطنين مولودين في ساموا الأمريكية واتحاد الساموين في أمريكا (توايوا ضد الولايات المتحدة) يطلبون فيها إصدار حكم تفسيري يؤكد أن الشرط المتعلق بالجنسية الوارد في التعديل الرابع عشر ينسحب على ساموا الأمريكية. وكما ذُكر في الفقرة ٢، فإن ساموا الأمريكية هي إقليم ''غير مدمج''، أي أن من يولدون هناك لا يُمنحون الجنسية بحكم الولادة. وفي عام ٢٠١٤، رُفعت دعوى استئناف أمام محكمة استئناف مقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة، وتم الاستماع إلى مرافعات شفوية في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، قضت هيئة مكونة من ثلاثة قضاة بمحكمة الاستئناف بأن الجنسية بحكم الولادة، بموجب الدستور، لا تنطبق على الإقليم وبأن من يولدون في ساموا الأمريكية ليس لهم الحق في الجنسية بحكم الولادة بموجب الشرط المتعلق بالجنسية الوارد في التعديل الرابع عشر للدستور. وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، طلب المدّعون من محكمة الاستئناف أن تعيد النظر، بكامل هيئتها، في القرار الصادر في حزيران/يونيه. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، رفضت محكمة الاستئناف هذا الطلب لتؤكد بذلك القرار المذكور. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قدم المدعون التماسا إلى المحكمة العليا بالولايات المتحدة يطلبون فيه إمهالهم ثلاثين يوما إضافيا لإيداع طلب استصدار أمر بإعادة النظر في القرار الصادر عن محكمة الاستئناف. ووافقت المحكمة العليا على الالتماس الذي قدمه المدعون، وقُدّم طلب استصدار أمر إعادة النظر في القضية في ١ شباط/فبراير ٢٠١٦. ويتوقع أن تصدر المحكمة العليا قرارا بشأن ما إذا كانت ستقبل القضية بنهاية الفترة القضائية الحالية في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد اعترضت حكومة ساموا الأمريكية على الدعوى بحجة أن مسألة جنسية شعب ساموا الأمريكية مسألة ينبغي أن يحلها الشعب عن طريق العمليات السياسية.

١٠ - وأعرب مندوب ساموا الأمريكية، في خطابه أمام مجلس نواب الولايات المتحدة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، عن شكره للمحكمة المحلية لما أسماه رأيها المعلل جيدا، وكذلك لتأكيدها مجددا على سلطة الكونغرس في منح الجنسية لشعب ساموا الأمريكية. وقال إنه يرى أن القرار يسمح لأهالي ساموا الأمريكية بأن يقرروا ما إذا كانوا يرغبون في أن يصبحوا مواطنين. وفي رسالة موجهة إلى حاكم الإقليم وإلى الفونو في نيسان/أبريل ٢٠١٣، ذكر أن الدعوى القضائية تشكل تهديدا للثقافة التقليدية لساموا الأمريكية وأنه ليس من المعروف ما إذا كان دستور الولايات المتحدة بكامله سيسري على ساموا الأمريكية إذا طبقت المحكمة شرط الجنسية عليها. وذكر أيضا أنه إذا ما أصبح المولودون في ساموا الأمريكية بصورة تلقائية من مواطني الولايات المتحدة، فمن المرجح أن تتحكم الولايات المتحدة في نظام الهجرة في ساموا الأمريكية. وأكد أن من المهم أن يقرر أهالي ساموا الأمريكية، لا المحكمة، ما إذا كانوا يرغبون في أن يصبحوا مواطنين للولايات المتحدة بحكم المولد.

١١ - ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، أعلن حاكم الإقليم موقفه الرسمي بشأن الوضع السياسي لساموا الأمريكية في وثيقة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بعنوان ''مسألة إنهاء الاستعمار فيما يتعلق بساموا الأمريكية''، أحيلت في الشهر ذاته إلى مكتب شؤون الجزر بوزارة داخلية الولايات المتحدة. وأشار إلى أن ساموا الأمريكية ليست مستعمرة للولايات المتحدة، بل إقليما تابعا لها، وهو وضع تمت صياغته طواعية بسبب أبعاده الاقتصادية. وأعرب عن امتنانه لاستمرار حرص الأمم المتحدة على العمل من أجل كفالة معاودة نظر الدول القائمة بالإدارة في العلاقات القائمة مع الأقاليم التابعة لها أو ممتلكاتها الجزرية لإتاحة كل فرصة ممكنة لها للانسحاب إذا رغبت في ذلك. وفي رأيه أن الأمم المتحدة ملتزمة التزاما حقيقيا بكفالة الرفاه العام لتلك الأقاليم عن طريق تطوير أنظمتها المالية، وتعزيز حكوماتها، وبناء اقتصادات مستدامة ذاتيا.

١٢ - وأشار الحاكم إلى أن الوضع الراهن لساموا الأمريكية يخول لها مزيدا من السلطة لتقرير مصيرها واتخاذ القرارات الخاصة بها بنفسها. والتصور السائد بأن ساموا الأمريكية مستعمرة بحكم التعريف ينبع من الطابع غير الرسمي لعلاقتها مع الولايات المتحدة، نظرا لعدم وجود قانون أساسي يحدد رسميا العلاقة بينهما. وقال إن ساموا الأمريكية تُعدّ، بحكم الأمر الواقع، جزءا من الولايات المتحدة، تتمتع بالحكم الذاتي إلى حد كبير وليست مستعمرة بالمعنى الحقيقي للكلمة. وأشار إلى أن ساموا الأمريكية قامت بمحض إرادتها، من خلال وثائق التنازل التي وقعتها، بالتنازل عن سيادتها للولايات المتحدة؛ أي أنها لم تُكتسب

عن طريق أي غزو عسكري. بل إن كونها تشكل جزءا من أسرة الولايات المتحدة هو في حقيقة الأمر بمثابة مسألة تقرير للمصير.

١٣ - وأشار الحاكم أيضا إلى أنه بينما أوفت الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة بالتزاماتها تجاه ساموا الأمريكية فيما يتعلق بتوفير الأموال، هناك بعض المسائل الراهنة التي يُبت فيها على مستوى الكونغرس، أثرت سلبا على قدرة ساموا الأمريكية على تعزيز آفاق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. بيد أنه أشار إلى أن ساموا الأمريكية لها تمثيل في كونغرس الولايات المتحدة يتيح لها أن تسجل اعتراضاتها على التدابير التي تؤثر سلبا على قدرتها على تحسين نوعية الحياة في الإقليم.

١٤ - وذكّر الحاكم بالتوصية التي أصدرتها في عام ٢٠٠٦ اللجنة المعنية بدراسة المركز السياسي في المستقبل التي تدعو إلى أن تظل ساموا الأمريكية إقليما غير خاضع لنظام الولايات المتحدة وغير مدمج فيها، وإلى الشروع في عملية تفاوضية مع كونغرس الولايات المتحدة للحصول على مركز سياسي دائم، بالإضافة إلى النقاط التي تشكل أساس تلك المفاوضات (انظر A/AC.109/2008/3). وأعرب كذلك عن تفضيله الشخصي لأن يقوم كونغرس الولايات المتحدة، الذي يملك السلطة المطلقة للبت في نوع الوضع السياسي الذي ترغب الولايات المتحدة أن تؤسس عليه علاقتها مع ساموا الأمريكية، بالتخلي عن هذه السلطة لصالح شعب ساموا الأمريكية لتمكينه من اتخاذ القرار الذي يراه ملائما.

١٥ - وخلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن إنهاء الاستعمار، التي عُقدت في نيكاراغوا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥، ذكر ممثل حاكم ساموا الأمريكية بأنه في حين يتمتع الإقليم بقدر كبير من الحكم الذاتي، فإن وضعه القانوني الحالي يعتبر وضعا قديما يُخضِع الإقليم لحالات خارجة عن سيطرته، وأنه ينبغي تصحيحه. ذلك أن ساموا الأمريكية ما زالت تستمد سلطتها من رئيس الولايات المتحدة ووزارة داخلية الولايات المتحدة. وأكد أن أهم شيء بالنسبة لشعب ساموا الأمريكية هو الحفاظ على ثقافته وقدرته على أن يحكم نفسه بنفسه. وأضاف أن الإقليم ليس ممثلا تمثيلا مناسبا في حكومة الولايات المتحدة وأنه يخضع لقرارات يتخذها قضاة ومشرعون بعيدا عن الإقليم. والإقليم خاضع كذلك لأنظمة ضريبية قسرية، منها تلك التي تجعل ساموا الأمريكية غير قادرة على استخدام مواردها لتحسين وضع الإقليم. وما لم تُكفل للإقليم ضمانات محددة، فإن بقاءه تحت رعاية الولايات المتحدة يجعله ضعيفا. وقد أبرمت الولايات المتحدة اتفاقات للتجارة الحرة مع العديد من البلدان، وهو ما أثر تأثيرا مباشرا على ساموا الأمريكية. وأعرب عن أمله في أن يصبح للإقليم قريبا صوت في تحديد مسار مستقبله. وفيما يتعلق

بسبل المضي قدما، ذكر أن الاستفتاء على تعديل دستوري في عام ٢٠١٤ قد أثار مناقشة عامة في أوساط الناخبين والسكان المحليين بشأن الوضع السياسي لساموا الأمريكية ومستقبلها. ورغم أنه لم يتسن إدخال التعديل الدستوري، فإن الخطاب العام الناتج عنه كان بمثابة إشارة إلى أن ساموا الأمريكية مستعدة لأن تخطو الخطوة التالية في إجراء مناقشة جادة بشأن ما ينبغي أن يكون عليه وضعها السياسي مستقبلا. وارتأى الممثل أن من الأفضل أن تظل ساموا الأمريكية مدرجة في قائمة الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار حتى يحين الوقت الذي يمارس فيه شعبها حقه في أن يقرر بنفسه وضعه السياسي مستقبلا. وفي الختام، وجه دعوة من حاكم الإقليم إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لزيارة الإقليم.

ثانيا - الميزانية

١٦ - بلغت الصيغة النهائية لميزانية العام المالي ٢٠١٦، التي بدأت في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ما مقداره ٤١٧,٨٥ مليون دولار، وفقا لمصادر إعلامية. ووفقا لمكتب شؤون الجزر في وزارة داخلية الولايات المتحدة، فإن أموال المنح تقدم كل عام إلى ساموا الأمريكية لتمكين الحكومة المحلية من أداء مهامها، بما في ذلك مهام السلطة القضائية، ولسد الفجوة بين احتياجات الميزانية والإيرادات المحلية. ويبلغ طلب الميزانية المقدم من المكتب لعام ٢٠١٦ لعمليات ساموا الأمريكية ٢٢,٧ مليون دولار، مع تخصيص ٦١,٥ في المائة من هذا المبلغ للعمليات الأساسية و ٣٤,٧ في المائة لعمليات مركز ليندون بيتز جونسون لطب المناطق المدارية. ووفقا للمكتب، فقد ظلت أموال العمليات عند مستوى ثابت بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بهدف تعزيز الاكتفاء الذاتي، مما جعل ساموا الأمريكية تتحمل تكاليف التضخم أو التكاليف المرتبطة بتزايد عدد السكان. وقد حدد المكتب ساموا الأمريكية باعتبارها جهة ''مرتفعة المخاطر'' من الجهات المتلقية للمنح، سعيا منه لتحسين المساءلة عن إنفاق الأموال الاتحادية. ويتيح هذا التحديد للمكتب إمكانية إلزام الجهات المتلقية للمنح بالامتثال للشروط الخاصة للمنح المستقبلية أو الحالية. وقد تشمل الشروط الخاصة أن يكون دفع أموال المنح على أساس الاسترداد؛ وحجب الموافقة على الانطلاق من إحدى مراحل المشروع إلى مرحلة أخرى إلا بعد تلقي ما يدل على نحو مقبول على سلامة الأداء الحالي؛ واتخاذ ترتيبات إضافية لرصد العمل في المشروع؛ ومطالبة الجهات المتلقية للمنح بالحصول على مساعدات تقنية أو إدارية. وسيتم حذف تسمية ''المرتفعة المخاطر'' متى قامت حكومة ساموا الأمريكية بما يلي:

(أ) إنجاز عمليات المراجعة الوحيدة للحسابات في غضون المهلة القانونية المحددة لآخر سنتين متتاليتين، بحيث تسفر تلك العمليات عن آراء لا يُتنصل من مسؤوليتها ولا تتضمن تحفظات يحدد المكتب، وفقا لسلطته التقديرية المعقولة، أنها ذات أهمية جوهرية؛

(ب) الالتزام بميزانية متوازنة، على نحو يؤكده مراجعو حسابات مستقلون، لآخر سنتين متتاليتين، بغض النظر عن الإيرادات غير المتوقعة وغير المتكررة مثل التسويات التأمينية؛

(ج) الالتزام جوهريا بمذكرة الاتفاق الموقعة في عام ٢٠٠٢ بين حكومة الإقليم والمكتب، وبخطة الإصلاح المالي.

ثالثا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٧ - على نحو ما ذُكر في ورقات العمل السابقة، وقّع رئيس الولايات المتحدة مشروع قانون المناطق الجزرية ليصبح قانونا في عام ٢٠١٢، مرجئا بذلك زيادة الحد الأدنى للأجور للأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وسيبدأ العمل بزيادات الأجور سنويا بواقع ٠,٥٠ دولار في الساعة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وستظل الزيادات سارية كل ثلاثة أعوام إلى أن تتساوى جميع المعدلات مع الحد الأدنى الاتحادي للأجور. وتتحدد معدلات الأجور لصناعات معينة، وليس للمهنة المعينة التي يمتهنها الموظف. وتمثل هذه المعدلات حدا أدنى؛ وقد يختار رب العمل أن يدفع للموظف معدلا أعلى من المعدل أو المعدلات المعمول بها في صناعته.

١٨ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فقد سُنّ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ القانون العام ١١٤-٦١ الذي ينص على التطبيق الفوري لزيادة تراكمية قدرها ٠,٤٠ دولار للساعة في الحد الأدنى المؤقت للأجور في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في ساموا الأمريكية، مع إجراء زيادات إضافية كل ثلاث سنوات، في ٣٠ أيلول/سبتمبر، إلى أن يصل الحد الأدنى للأجور إلى مستوى مساو لنظيره في الولايات المتحدة. كما أن القانون العام ١١٤-٦١ غيّر الموعد النهائي لصدور تقرير مكتب المساءلة بحكومة الولايات المتحدة، الذي يقيّم أثر الزيادات في الحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية، حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، يليه تقرير آخر بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠٢٠. كما أن هذا القانون أوعز إلى المكتب أن يبلغ عن الآليات البديلة لزيادة الحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية من أجل مواكبة ارتفاع تكلفة المعيشة ليصبح في النهاية مساويا للحد الأدنى للأجور في الولايات المتحدة.

١٩ - وفي آذار/مارس ٢٠١٤، نشر مكتب المساءلة بحكومة الولايات المتحدة تقريرا عن أثر زيادات الحد الأدنى للأجور، وهو أثر يتجلى من خلال التغيرات في العمالة والأجور والتغيرات في القطاعات الرئيسية منذ آخر زيادة في الحد الأدنى للأجور على الصعيد الاتحادي في عام ٢٠٠٩ ومنذ أن بدأت الزيادات في عام ٢٠٠٧. وترد في ورقة العمل السابقة النتائج الرئيسية المبينة في ذلك التقرير (A/AC/109/2015/12).

٢٠ - ووفقا لوزارة العمل بالولايات المتحدة، تختلف مستويات الحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية باختلاف القطاعات التي تُقسم إلى ١٨ قطاعا منفصلا (في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، ويتراوح الحد الأدنى للأجور حاليا بين ٤,٥٨ (في قطاع الملابس) و ٥,٩٩ دولارات (في قطاعات الشحن والتفريغ والصندلة ووكلاء الشحن البحري) في الساعة. وفي قطاع تعليب التونة التي تشكل أكبر مصدر عمل في القطاع الخاص في الإقليم، يبلغ الحد الأدنى للأجور ٥,١٦ دولارات في الساعة، ويقوم هذا القطاع أساسا على العمالة الأجنبية الوافدة من الجزر المجاورة لساموا. وهناك حاليا مصنع للتعليب قيد التشغيل، وقد بدأت شركة إضافية لتعليب الأسماك تعمل بشكل محدود.

٢١ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أعلن مكتب التحليل الاقتصادي التابع لوزارة التجارة بالولايات المتحدة نشر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للإقليم لعام ٢٠١٤ وتقديرات الناتج المحلي الإجمالي وتقديرات الأجور بحسب القطاع لعام ٢٠١٢. وبيّنت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لساموا الأمريكية أن الناتج المحلي الإجمالي الفعلي زاد بنسبة ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٤. وعكس النمو في اقتصاد الإقليم زيادات واسعة النطاق في مكونات الناتج المحلي الإجمالي. وعكس النمو في استثمارات القطاع الخاص الثابتة وفي صادرات السلع زيادة في نشاط قطاع تعليب التونة.

٢٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، قدمت فرقة العمل المعنية بتنفيذ التنمية الاقتصادية للإقليم منهاج عمل شامل للإقليم بعنوان ”خطة تنفيذ التنمية الاقتصادية في ساموا الأمريكية للسنوات المالية ٢٠١٤-٢٠١٧“. وركزت الخطة على المجالات التالية: خدمات النقل والهياكل الأساسية، والأعمال التجارية والصناعات الجديدة، وقيود الحكومة الاتحادية ومناخ الأعمال التجارية، والزراعة، والسياحة، ومصائد الأسماك، وتنمية القوى العاملة.

٢٣ - ووفقا لوزارة التجارة في حكومة ساموا الأمريكية، ظلت الصادرات خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢ أعلى بكثير من مجموع الواردات. ومثلت التونة المعلبة أكثر من ٩٥ في المائة من إجمالي الصادرات في السنوات الست. وحاليا، تصدّر ساموا الأمريكية

بضائعها إلى الولايات المتحدة. غير أن الواردات تشحن إلى الإقليم من مختلف الشركاء التجاريين الذين يشملون الولايات المتحدة وجمهورية كوريا ونيوزيلندا.

باء - مصائد الأسماك والزراعة

٢٤ - وفقا لتقرير مكتب المساءلة بحكومة الولايات المتحدة (انظر الفقرة ١٨)، أعلن مسؤولون في قطاع التعليب أن الزيادات في الأجور كانت من بين العوامل التي أثرت على قطاع تعليب سمك التونة في ساموا الأمريكية، وأن تكاليف العمل، بما في ذلك زيادات الحد الأدنى للأجور، جعلت الإقليم في وضع غير مؤاتٍ من حيث التكاليف التي يتكبّدها مقارنة بسائر البلدان المصدرة للتونة المعلبة.

٢٥ - وتبلغ نسبة المزارع التي تُمارس فيها الزراعة على أساس الكفاف إلى مجموع المزارع في الإقليم قرابة ٩٠ في المائة، وما زالت آفاق التنمية الزراعية محدودة نظرا لأن جزءا كبيرا من الأرض يتسم بطبيعة بركانية وجبلية ولا توجد سوى رقعة محدودة من الأراضي السهلية الصالحة للزراعة. ويستفيد المزارعون من المساعدات التي تقدمها دائرة حفظ الموارد الطبيعية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة وبرنامجها للتحفيز على تحسين نوعية البيئة.

جيم - السياحة

٢٦ - انتهت الحولية الاحصائية لساموا الأمريكية لعام ٢٠١٣، التي تنشرها وزارة التجارة في ساموا الأمريكية، إلى أن الولايات المتحدة لا تزال هي السوق السياحية الأولى للإقليم إذ تبلغ حصتها السوقية ٥١ في المائة، تليها نيوزيلندا بحصة قدرها ٣٤ في المائة، ثم استراليا بحصة قدرها ١١ في المائة، وتعزى إلى البلدان الأخرى نسبة الـ ٤ في المائة المتبقية.

دال - النقل والاتصالات

٢٧ - يوجد في ساموا الأمريكية ما يقرب من ١٨٠ كيلومترا من الطرق العامة والرئيسية المعبدة و ٢٣٥ كيلومترا من الطرق الفرعية التي تربط بين القرى. ويُعد ميناء باغو صالحا في جميع حالات الطقس للسفن ذات الغاطس العميق، ويبلغ طول الحوض الرئيسي فيه ١ ٠٠٠ قدم، ويتسع لسفن يصل غاطسها إلى ٣٢ قدما. ويوفر الميناء مجموعة كاملة من المعدات والمرافق. ويوجد فيه مرفق لإصلاح السفن به سكة حديدية بحرية حمولتها ٣ ٠٠٠ طن.

٢٨ - وفي الإقليم أربعة مطارات تقع في جزر توتويلا، وأوفو، وأولوسيغا، وتاو. وتملك حكومة الإقليم مطار باغو باغو الدولي وتقوم بإدارته. ويستخدم المطار بشكل منتظم عدد من الخطوط الجوية التي تربط ساموا الأمريكية بهاواي والإقليم القاري للولايات المتحدة

إضافة إلى بلدان في جنوب المحيط الهادئ. وداخل الإقليم، هناك أيضا رحلات منتظمة إلى جزر أوفو وأولوسيغا وتاو.

٢٩ - وتذكر وثيقة استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة أن خدمة النقل الجوي في الإقليم إلى الولايات المتحدة ومنها تخضع لقيود شديدة تفرضها قوانين الطيران الداخلي في الولايات المتحدة التي تحظر على شركات الطيران الأجنبية نقل الركاب بين ساموا الأمريكية وأنحاء أخرى من الولايات المتحدة.

٣٠ - ولدى الإقليم ثلاث محطات تبث على موجات التضمين الترددي (FM) وثلاث تبث على موجات تضمين السعة (AM) يستخدمها نحو ٠٠٠ ٥٧ جهاز راديو. وتبث إحدى محطات التليفزيون المملوكة للحكومة على أكثر من ثلاث قنوات لما يقارب ٠٠٠ ١٤ جهاز تليفزيون. وتوفر هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية لساموا الأمريكية، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت.

هاء - المياه وشبكة الصرف الصحي والمرافق العامة

٣١ - توفر هيئة كهرباء ساموا الأمريكية خدمات الإمداد بالمياه، وإدارة مياه الصرف الصحي، والنفايات الصلبة، وإيصال التيار الكهربائي إلى المستهلكين في خمس من الجزر السبع. وتزود الهيئة ٩٠ في المائة من الإقليم بمياه الشرب المستخرجة من الآبار، بينما تحصل نسبة الـ ١٠ في المائة المتبقية على مياه الشرب من الشبكات القروية لتوريد المياه.

٣٢ - ووفقا لإدارة معلومات الطاقة بالولايات المتحدة، فإن ساموا الأمريكية تعتمد اعتمادا شبه كلي على الوقود الأحفوري المستورد، بما في ذلك الديزل، في توليد الطاقة الكهربائية. وقد بلغت أسعار الكهرباء في ساموا الأمريكية عام ٢٠١٤ ثلاثة إلى أربعة أضعاف متوسط الأسعار في الولايات المتحدة. ويستخدم قسط كبير من الكهرباء في ضخ مياه الشرب ومعالجتها. وتملك هيئة الكهرباء بساموا الأمريكية وتشغّل محطتين لتوليد الكهرباء والشبكة الكهربائية في جزيرة توتويلا، بالإضافة إلى محطتين وشبكتين صغيرتين أخريين لإمداد مجموعة جزر مانوا بالكهرباء. وتوفر الهيئة أيضا خدمات التزويد بمياه الشرب ومعالجة مياه المجاري. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، دمّر زلزال وتسونامي محطة توليد الكهرباء في ساتالا، مما قلص القدرة على توليد الكهرباء في جزيرة توتويلا بمقدار النصف. واستُخدمت مؤقتا مولدات تحرق ديزل لا يحتوي تقريبا على كبريت محل تلك التي دُمّرت عام ٢٠٠٩. ومن المقرر أن تنتهي في عام ٢٠١٦ أعمال تشييد محطة بديلة لمحطة ساتالا بطاقة إنتاجية تبلغ ٢٤,٥ ميغاوات، تستخدم فيها مولدات عالية الكفاءة تعمل بالديزل. وبالنظر إلى ارتفاع تكلفة الكهرباء في الإقليم وإلى موقعه الجغرافي النائي، أنشأت

الحكومة لجنة معنية بالطاقة المتجددة للعمل مع خبراء اتحاديين من أجل جلب الطاقة المتجددة إلى الجزر. ووضعت اللجنة استراتيجيات في مجال الطاقة لاستكشاف طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهربائية الضوئية وإمكانات الطاقة الحرارية الأرضية في جزيرة توتويلا، وهي بصدد النظر في إمكانية تزويد الشبكات الصغرى لجزر مانوا بالطاقة المتجددة بالكامل.

رابعا - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٣٣ - يقوم أسلوب حياة سكان ساموا الأمريكية، المسمى ''فاء ساموا''، على مفهوم الاحترام المتبادل وروح التقاسم فيما بين ''الأيغا'' (العشائر)، التي يدين كل منها بولاء مشترك لزعيم عشائري ''ماتاي''، ويؤثر في كل جانب من جوانب النسيج الاجتماعي والاقتصادي للإقليم. وتعمل الهيئة التشريعية منذ عام ٢٠٠٨ على زيادة تعزيز استخدام اللغة الساموية في المدارس العامة، إلى جانب اللغة الإنكليزية.

٣٤ - وفي عام ٢٠١١ أصدر مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة في منطقة المحيط الهادئ وأمانة جماعة المحيط الهادئ تقريرا بعنوان حالة شباب منطقة المحيط الهادئ لعام ٢٠١١: الفرص والعقبات، يسلط الضوء على المشاكل المهمة التي يواجهها الشباب في منطقة المحيط الهادئ، بما فيها ساموا الأمريكية، مثل ارتفاع عدد حالات حمل المراهقات، وارتفاع نسبة المراهقات اللاتي يتعرضن للاغتصاب (٢٦ في المائة)، ومعدلات إدمان المشروبات الكحولية.

٣٥ - ووفقا للحولية الاحصائية لساموا الأمريكية لعام ٢٠١٢، بلغت نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الذي تحدده الولايات المتحدة، في عام ٢٠٠٩، نحو ٥٧,٨ في المائة من مجموع السكان، أو ٥٤,٤ في المائة من الأسر. وترأس نسبة ١٨ في المائة تقريبا من الأسر أنثى غير متزوجة.

باء - العمالة والهجرة

٣٦ - وفقا لتقرير مكتب المساءلة بحكومة الولايات المتحدة (انظر الفقرة ١٩)، انخفضت مستويات العمالة والأجور في ساموا الأمريكية منذ عام ٢٠٠٧، ولكن مستويات العمالة شهدت زيادة طفيفة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٢. وأظهرت البيانات الضريبية ونتائج الاستبيانات التي أجراها المكتب أن مجموع عدد الموظفين في ساموا الأمريكية ازداد بنسبة

١,٥ في المائة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٢ (أي من ٥٥٢ ١٥ إلى ٧٩٠ ١٥). غير أن معدلات العمالة انخفضت من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢ بنسبة ١١ في المائة.

٣٧ - ولدى ساموا الأمريكية قوانين هجرة خاصة بها وشروطها الخاصة للدخول إلى الإقليم، وهي قوانين وشروط مختلفة عما هو مطبق في الولايات المتحدة. وكما ذُكر سابقا، دخل قانون جديد للهجرة لساموا الأمريكية حيز النفاذ، خوّل السلطة الكاملة لمنح مركز الإقامة الدائمة للنائب العام، بدلا من مجلس معين من الحكومة. وأُفيد في وثيقة استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة أن السيطرة المحلية على الهجرة ميزة مهمة لساموا الأمريكية، لا سيما في ضوء النطاق المحدود لمهارات قوتها العاملة وضرورة استقدام عمالة ماهرة وإدارة حصيفة لعدد كبير من الصناعات. وأوصت الوثيقة بتنقيح قانون الهجرة وسياستها وإجراءاتها لتحسين استيعاب متطلبات العمالة في قطاع الأعمال التجارية وأعربت عن القلق من أن تتحول السيطرة المحلية على الهجرة والجمارك في ساموا الأمريكية إلى سيطرة اتحادية، وهو سيناريو يمكن أن تترتب عليه آثار سلبية شديدة للغاية على سوق العمل المحلية.

جيم - التعليم

٣٨ - التعليم في ساموا الأمريكية إلزامي من سن السادسة إلى سن الثامنة عشرة. ويستند نظام التعليم بوجه عام إلى نظام التعليم في الولايات المتحدة. وتبلغ نسبة الساموين بين إجمالي عدد التلاميذ ٩٥,٧ في المائة، في حين يأتي ٤,٣ في المائة من التلاميذ من الصين والفلبين وجمهورية كوريا وجزر المحيط الهادئ الأخرى.

٣٩ - ويبلغ معدل الإلمام بالقراء والكتابة في ساموا الأمريكية حوالي ٩٧ في المائة. وهناك خمس مناطق تعليمية، في كل منطقة منها مدرسة ثانوية تشكل مركز المنطقة، بالإضافة إلى مدارس ابتدائية أو مدارس رافدة أدنى مستوى يلتحق خريجوها بالمدرسة الثانوية. وتتضمن إدارة التعليم في ساموا الأمريكية ٢٢ مركزا للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، و ٢٢ مدرسة ابتدائية، و ٦ مدارس ثانوية. وتقدم خدماتها لأكثر من ٥٣١ ١٥ تلميذا بدءا من رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر، وفي برامج مرحلة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وبرامج ذوي الاحتياجات الخاصة. ويبلغ ملاكها من المدرسين ٥٦٣ مدرسا في التعليم الابتدائي و ٢٤٨ في التعليم الثانوي، و ١٨ في التعليم المهني، و ٢٠٢ لذوي الاحتياجات الخاصة، و ١١٨ في مرحلة الطفولة المبكرة.

دال - الصحة العامة

٤٠ - وفقا لاستراتيجية التعاون القطري التي أعدتها منظمة الصحة العالمية لساموا الأمريكية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، تتعلق أخطر المسائل الصحية بازدياد معدل الأمراض المزمنة وغير المعدية الناجمة عن سوء التغذية وانعدام النشاط البدني. وقد شوهدت زيادات ملموسة في مستويات البدانة، وارتفاع ضغط الدم، وأمراض القلب والأوعية الدموية، وأمراض الأوعية الدموية الدماغية، وداء السكري ومضاعفاته، والتهاب المفاصل، وبعض أشكال السرطان.

٤١ - وتأتي نسبة ١٦ في المائة تقريبا من ميزانية مركز ليندون بيتز جونسون لطب المناطق المدارية من الحكومة الاتحادية، ويُستخدم القسم الأكبر من هذه الأموال في شراء اللوازم الطبية. ويتم شراء اللقاحات والمستحضرات الصيدلية في الولايات المتحدة، حيث أن إدارة الأغذية والعقاقير تحظر شراء الأدوية من أي مكان آخر. وتتسبب العوامل اللوجستية والمالية في حدوث مشاكل نقص العقاقير بشكل متكرر.

٤٢ - ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، تغيرت أنماط الاعتلال تغيرا جذريا على مدى العقود الثلاثة الماضية، حيث ارتفعت معدلات الإصابة بالأمراض غير المعدية نتيجة لتغير أنماط الحياة واكتسابها الصبغة العصرية. وتُعد التغذية غير الملائمة وقلة النشاط البدني السببين الرئيسيين للزيادة الكبيرة في معدلات البدانة في كلا الجنسين، وبخاصة بين الشباب.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٤٣ - واصل الإقليم تعزيز التعاون مع منظمة رؤساء شرطة جزر المحيط الهادئ ووزارة العدل في الولايات المتحدة من خلال مكتبه للاستخبارات الجنائية الإقليمية والدولية وإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات.

٤٤ - وفي عام ٢٠١٢، أُعلن أن المكتب الفرعي لمكتب التحقيقات الاتحادي في هونولولو، هاواي، سيضطلع بجميع عمليات مكتب التحقيقات الاتحادي وجهود التحقيق في ساموا الأمريكية. وقد اتخذ كونغرس الولايات المتحدة قرار التوحيد لأسباب تتعلق بالميزانية.

خامسا - حماية البيئة والتأهب للكوارث

٤٥ - تتمثل المهمة المنوطة بوكالة ساموا الأمريكية لحماية البيئة، التي تمولها وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة، في حماية الصحة البشرية وصون البيئة الطبيعية، وخصوصا الهواء والمياه والأرض.

٤٦ - وتواجه ساموا الأمريكية مشكلة شائعة في جنوب المحيط الهادئ، وهي مشكلة التخلص الآمن من النفايات الصلبة والسائلة، ولا سيما نتيجة للتوسع العمراني. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يُعد ما ينبعث من المصادر الثابتة من تلوث ناجم عن النفايات الصناعية ومياه المجارير، وسوء اختيار أماكن مقالب القمامة وسوء إدارتها، والتخلص من المواد الكيميائية السامة، من العوامل التي تسهم بشكل كبير في التلوث البحري وتدهور الشواطئ. وهناك أيضا قلق متنام من احتمالات جلب النفايات السامة والخطرة إلى المنطقة من البلدان المتقدمة النمو بغرض التخلص منها.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٧ - ساموا الأمريكية عضو منتسب منذ عام ١٩٨٨ في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتسري عليها اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية. وينتمي الإقليم إلى عدة هيئات إقليمية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، منها منظمة الصحة العالمية، التي ينضوي الإقليم في إطارها تحت رعاية المكتب الإقليمي لغربي المحيط الهادئ والمركز الإقليمي لغربي المحيط الهادئ لتعزيز التخطيط البيئي والدراسات التطبيقية.

٤٨ - وساموا الأمريكية عضو في عدة منظمات إقليمية، منها جماعة المحيط الهادئ، ومجلس تنمية حوض المحيط الهادئ، ومؤسسة المحيط الهادئ لتنمية سمك التونة، ورابطة المنظمات غير الحكومية لجزر المحيط الهادئ، ورابطة منطقة آسيا وجنوب المحيط الهادئ للتعليم الأساسي وتعليم الكبار، ورابطة وكالات السفر لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ. ويشارك الإقليم في لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجزر المحيط الهادئ، وبرنامج مصائد الأسماك الساحلية التابع لجماعة المحيط الهادئ. وساموا الأمريكية عضو أيضا في منظمات في الولايات المتحدة، مثل الرابطة الوطنية للحكام ورابطة حكام الولايات الغربية. وقد وقعت حكومة ساموا الأمريكية مذكرتي تفاهم مع حكومتي ساموا وتونغا بشأن التعاون الاقتصادي المتبادل، وأوفدت بعثات تجارية إلى عدد من البلدان في منطقة المحيط الهادئ. واستضافت ساموا الأمريكية المؤتمر السابع المعني بالمياه لمنطقة المحيط الهادئ ومعرض رابطة المحيط الهادئ للمياه والنفايات في الفترة من ٩ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٤٩ - ويتمتع الإقليم أيضا بمركز المراقب لدى منتدى جزر المحيط الهادئ وتحالف الدول الجزرية الصغيرة.

سابعا – مركز الإقليم في المستقبل

ألف – موقف حكومة الإقليم

٥٠ – يوضح الفرع الأول من ورقة العمل هذه التطورات التي حدثت مؤخرا في ساموا الأمريكية فيما يتعلق بمركزها السياسي في المستقبل.

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥١ – في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس نواب الولايات المتحدة، حدد وكيل وزارة خارجية الولايات المتحدة للشؤون التشريعية، جيفري ت. بيرغنر، موقف حكومة الولايات المتحدة بشأن مركز ساموا الأمريكية وغيرها من المناطق الجزرية التابعة للولايات المتحدة. وذكر أن مركز المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقاتها السياسية مع الحكومة الاتحادية هو مسألة داخلية تخص الولايات المتحدة، ولا تدخل في نطاق اختصاصات اللجنة الخاصة. وذكر أيضا أن اللجنة الخاصة لا تملك صلاحية تغيير العلاقة بين الولايات المتحدة وتلك الأقاليم بأي شكل من الأشكال، وأنه ليس من اختصاصها حمل الولايات المتحدة على الدخول في مفاوضات بشأن مركز الأقاليم. وذكر كذلك أن الحكومة الاتحادية، في إطار وفائها بما عليها من التزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة بأن تقدم بصفة منتظمة إلى الأمم المتحدة البيانات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني فيما يتعلق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، قد قدمت في الوقت ذاته إلى اللجنة الخاصة بيانات سنوية مستكملة عن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة، تعبيرا عن تعاون الولايات المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، ولتصويب أي أخطاء قد تشوب المعلومات التي تتلقاها اللجنة الخاصة من مصادر أخرى.

ثامنا – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٢ – في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت القرارين ٧٠/١٠٢ ألف وباء، استنادا إلى تقرير اللجنة الخاصة (A/70/23) وإلى توصية اللجنة الرابعة لاحقا. ويتعلق الجزء الأول من القرار ٧٠/١٠٢ باء بساموا الأمريكية. وجاء في ذلك الجزء أن الجمعية العامة:

(أ) رحبت بالعمل الذي قامت به حكومة الإقليم فيما يتعلق بالمضي قدما بشأن قضايا المركز السياسي والحكم الذاتي المحلي والحوكمة الذاتية لإحراز تقدم على الصعيدين

السياسي والاقتصادي، وعلى وجه الخصوص الإعلان عن إقامة حوار بين أبناء ساموا الأمريكية بشأن المستقبل السياسي للإقليم؛

(ب) سلّمت بما أشارت إليه حكومة الإقليم من أن ساموا الأمريكية ستظل مدرجة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ضمن اختصاص اللجنة الخاصة حتى يحين الوقت الذي يمارس فيه شعبها حقه في تقرير المصير؛

(ج) أعربت عن تقديرها للدعوة التي وجهها حاكم ساموا الأمريكية إلى اللجنة الخاصة في عام ٢٠١٥ لإيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وأهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وطلبت إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(د) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق ببرنامج توعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(هـ) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تساعد حكومة الإقليم على تنويع اقتصاد الإقليم وضمان استدامته ومعالجة المسائل المتعلقة بالعمالة وتكاليف المعيشة.